بفرقه المتكاملة للعناية المركزة وأطباء القلب والرئة والكلى والعلاج الطبيعي

برج الرازي .. ركن أساسي من المنظومة الصحية الكويتية لمجابهة «كوفيد- 19»

احدى غرف العناية المركزة

د.هاشم الهاشمي رئيس فريق «كوفيد 19» في وزارة الصحة

متابعة اطباء العناية المركزة للمرضى عن طريق الشاشات

انضم برج الرازي إلى المنظومة الصحية الكويتية لمجابهة جائحة «كوفيد- 19» بعد تجهيزه بكل المستلزمات الطبية لعلاج المرضى حتى أصبح ركنا أساسيا من أركان هذه المنظومة لاسيما ما يتعلق بحالات الطوارئ وفي العناية المركزة.

وعلاوة على ذلك يتميز البرج بوجود فريق طبي متكامل خاص بالعناية المركزة والباطنية إلى جانب أطباء قلب وأمراض الرئة وغسيل الكلى والعلاج الطبيعي.

ويقدم البرج مثالا حيا لجهود وزارة الصحة وكوادرها الطبية والتمريضية التي تعمل على مدار الساعة لتواصل جهودها الجبارة لتخفيف الآلام عن المصابين والمحافظة على أرواحهم. وبهذا الشأن قال رئيس فريق «كوفيد19-» في وزارة الصحة الدكتور هاشم الهاشمي لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس الأربعاء إن فكرة الاستفادة من برج الرازي كمركز علاجي لمرضى «كوفيد-19» بدأت بعد وضع وزارة الصحة خطتها لمواجهة جائحة «كورونا» في البلاد مطلع عام 2020.

وأوضح الهاشمي أن الخطة اعتمدت على اختيار مستشفيات مركزية لاستقبال حالات «كوفيد 19-» في مراكز متخصصة بعيدا عن الحالات المرضية الاعتيادية لتسهيل تقديم الخدمة الصحية في المستشفيات العامة وتكوين مراكز متخصصة تدار من فرق طبية متخصصة تتعامل مع هذا المرض الجديد وفق أحدث البروتوكولات العلاجية الدولية.

وذكر أنه بالنظر إلى خصوصية منطقة الصباح الصحية من ناحية تعدد المراكز والمستشفيات والتخصصات الطبية فيها تم اختيار برج الرازي ليكون مركزا للمرضى الذين يتم تشخيصهم في جميع المستشفيات والمراكز التابعة لمنطقة الصباح ويصل عددها إلى 15 مركزا.

وبين أن برج الرازي يعتبر من أحدث المباني الطبية في الكويت وتتوفر فيه كل الوسائل والأجهزة الطبية إضافة إلى البنية الحديثة وتم دعمه بكوادر طبية في التعامل مع المرض من كل التخصصات الباطنية وأمراض الرئة والقلب وغسيل الكلى إضافة إلى العناية المركزة التي تعتبر أساسا في التعامل مع الحالات المتقدمة من «كوفيد 19-».

ولفت إلى أن البرج تم تزويده بالخدمات الطبية المساندة التي تشمل الأشعة والمختبرات والصيدلة إضافة إلى منظومة الطوارئ الطبية المخصصة جميعها للتعامل مع حالات كورونا.

وعن التحديات والصعوبات أفاد الهاشمي بأنه تم تجهيز المركز بالأجهزة الطبية المتخصصة إذ كان المركز مخصصا لعلاج حالات العظام وتم تجهيز كل الأجنحة بسعة 200 سرير و40 سريرا للعناية المركزة إضافة إلى جناحي الاستقبال والطوارئ والمجهزين كليا وبمدة قياسية لمواجهة الجائحة.

وأشار إلى ما يتعلق بتوفير الكوادر المتخصصة إذ تمت الاستعانة بالكوادر الطبية من كل المستشفيات في المنطقة الصحية مثل قسم الباطنية في مستشفى الصباح برئاسة الدكتورة فاطمة الحريش وأطباء القلب من المستشفى الصدري وفريق العناية المركزة في المستشفى الرازي برئاسة الدكتور حسين المجادي إضافة إلى كادر تمريضي من كافة مراكز منطقة الصباح الصحية.

من جانبه قال رئيس قسم التخدير والعناية المركزة في برج الرازي الاستشاري الدكتور حسين المجادي ل«كونا» إن البروتوكولات «المتبعة لدينا للتعامل مع مرضى «كوفيد-19» متطابقة تماما للبروتوكولات العالمية وتخضع لمراجعة دورية وأحيانا يوميا ولدينا فريق طبي متكامل خاص بالعناية المركزة وأطباء القلب».

وأضاف المجادي أن المستشفى لديه في موازاة ذلك هيئة تمريضية متخصصة بالعناية المركزة وفريق آخر يتضمن فنيي أشعة وتخدير إضافة إلى فنيي علاج طبيعي لأن كل مريض في العناية يحتاج إلى علاج طبيعي يوميا إضافة إلى اختصاصيين في التغذية للاشراف على البرنامج الغذائي لكل مريض.

وأفاد بأنه تمت الاستعانة ببعض الأطباء من برامج التدريب الكويتية المتعددة للعمل في البرج فضلا عن استقطاب عدد من أطباء العناية المركزة من منطقة الصباح الصحية.

وعن آلية متابعة حالات المرضى لفت إلى استحداث نظام متابعة عن بعد يتمثل بوجود شاشات كاميرا «نقوم من خلالها بمتابعة كل مريض على حدة باستمرار وعلى مدار 24 ساعة لتقليل الدخول على المرضى وتقليل احتمال نقل العدوى للطاقم الطبي والتمريضي وتوفير أقصى درجات الحماية لسلامتهم ولسلامة المريض نفسه».

وذكر أنه تم تخصيص وقت بشكل يومي للالتقاء بأهالي المرضى لإبلاغهم عن الوضع الصحي لمرضاهم وشرح حالة المريض وأيضا لطمأنتهم وتخفيف القلق والخوف عليهم.

وبين أن وزارة الصحة بقطاعاتها كافة تتولى توفير كل المتطلبات والمستلزمات التي نحتاجها على الفور وبآلية تختلف تماما عما كان سائدا قبل الجائحة وجميع متطلباتنا متوفرة ولم نعان أي نقص على الإطلاق.

وذكر المجادي أن البرج يتلقى دعما كاملا من قسم المختبرات والأشعة والصيدلة والهندسة الطبية والخدمات الفندقية من مستشفى الرازي وتقوم منطقة الصباح الصحية بتوفير جميع التخصصات الطبية المساندة.

وبين أن العناية المركزة تشغل نحو 27 حالة ومتوسط الأعمار فيها بين 40 و85 عاما واستقبلنا أيضا أصغر مريضة وهي طفلة تبلغ من العمر 14 عاما تعاني أمراضا مزمنة اخرى بالإضافة إلى «كوفيد 19-» وقد استقبلنا منذ بدء الجائحة 950 حالة وبلغ عدد الوفيات 230.

وعن جاهزية العناية المركزة في حال ازدياد الحالات أكد «أننا قادرون على استيعاب الزيادة وواثقون بكفاءة طاقمنا الطبي والتمريضي الذين يواصلون جهودهم منذ بدء الجائحة دون كلل أو ملل وعملوا بإخلاص دون توقف وبلا إجازات وتعلمون أن هناك منظومات صحية عريقة قد انهارت لكننا واثقون بأننا سنصمد بما لدينا من كفاءات وإدارة ناجحة عرفت كيف تدير الأزمة من بدايتها».

وحول انتشار الفيروس بأشكاله المتحورة ومنها «دلتا» قال «لاحظنا الإصابة لدى فئة الشباب بشكل كبير والمرض نفسه بات أشد ولاحظنا أن الأغلبية العظمى من المصابين هم من غير المطعمين مع وجود بعض المرضى الذين تلقوا جرعة واحدة ونادرا ما يدخل مريض للعناية المركزة من المطعمين بجرعتين».

وتابع المجادي أنه منذ بداية الجائحة كانت هناك معلومات ضبابية وغير واضحة بشأن اللقاحات لكن بعد تطعيم أكثر من ثلاثة مليارات إنسان في العالم بات واضحا فعالية اللقاح وأي زيارة خاطفة إلى أي عناية مركزة في الكويت ستؤكد هذه الحقيقة الجلية.

وثمن جهود وزارة الصحة متمثلة بكافة قطاعاتها على ماقدمته وتقدمه خلال هذه الأزمة وأيضا جهود فريق «كوفيد 19» على ماقدموه من تسهيلات لبرج الرازي على وجه الخصوص.

تتمات

الأمير : لن نتخلى

جائحة «كورونا».

وأكد سموه خلال استقباله أمس مدير عام منظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس والوفد المرافق له، بحضور وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، على استمرار التعاون الوثيق مع المنظمة، لما فيه من نفع للبشرية جمعاء، واستكمالا لدور دولة الكويت الإنساني.

من جهته عبر مدير عام منظمة الصحة العالمية د. تيدروس غيبريسوس عن خالص شكره وتقديره لصاحب السمو أمير البلاد، ولدولة الكويت، على الدور الإنساني الرائد الذي قامت به وتقوم به الكويت، في دعم المنظمة وأنشطتها الصحية وتقديم المساعدات للمحتاجين في دول العالم كافة.

وأوضح غيبريسوس أن دولة الكويت ساهمت بمساهمة فعالة عبر دعمها للمنظمة في مكافحة مختلف الأوبئة في العالم ومساعدة ضحايا الأمراض، مؤكدا على تقدير الدور الإنساني لدولة الكويت إقليميا وعالميا، لما تقدمه من دعم لتخفيف معاناة المحتاجين.

حضر المقابلة رئيس الديوان الأميري الشيخ مبارك فيصل سعود الصباح، ونائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد عبدالله المبارك، ووكيل الديوان الأميري ومدير مكتب صاحب السمو أمير البلاد أحمد فهد الفهد.

في سياق متصل نوه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، بالدور الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية في مواجهة جائحة فيروس كورونا، وتقدير الكويت لحسن إدارة مدير منظمة الصحة العالمية لأعمال المنظمة في هذه الأوقات الصعبة، والتأكيد على أن وجود المكتب الإقليمي للمنظمة، يعزز التعاون القائم ويفسح مجالات كثيرة للتنسيق.

وأكد سموه لدى استقباله أمس، أن هذه الجائحة يجب أن تكون درسا لنا لصياغة بروتوكول عالمي للتنسيق الدولي، وذلك لمواجهة أي وباء جديد لا قدر الله ،وخلق تعاون دولي سريع، مؤكدا أن دولة الكويت دائما تستشعر المسؤولية نحو المجتمع الدولي، وتسارع بمد يد المساعدة من خلال المنظمة للقناعة التامة بدورها، وتعهدت دولة الكويت بتقديم 60 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية والدول المتضررة من جائحة كورونا.

المضف : نتشارك

العاصمة البريطانية أمس الأربعاء ويختتمه اليوم الخميس.

واكد المضف حرص الجانبين الكويتي والسعودي على الاستفادة من خبراتهما وتجاربهما، بهدف تطوير التعليم الذي يعد ركيزة مهمة في تنشئة الأجيال وبناء الامم.

أضاف انه بحث مع الوزير السعودي المنظومة التعليمية في البلدين، واثر جائحة «كورونا» على التعليم في البلدين ودول مجلس التعاون الخليجي، وأيضا سبل التعاون والتنسيق في مجال التعليم والتدريب الفني.

وأكد انه استفاد كثيرا مما طرحه الدكتور ال الشيخ من افكار وانظمة لتطوير منظومة التعليم في السعودية، في مقابل استماعه للتجربة الكويتية في هذا المجال، مضيفا انه تم الاتفاق على تفعيل هذه المباحثات وتطويرها، عبر مجلس التنسيق السعودي الكويتي وايضا عبر الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في يونيو الماضي.

من جهته أعرب وزير التعليم السعودي الدكتور حمد بن محمد ال الشيخ، عن سعادته للقاء وزير التربية الدكتور علي المضف، حيث انها كانت فرصة لتبادل الرؤى والافكار لتطوير التعليم.

وأكد ال الشيخ حرص البلدين الشقيقين على تعزيز التعاون، فيما بينهما، لاسيما من خلال لجنة التنسيق العليا بين البلدين لتطوير التعليم في جميع المراحل وصولا الى التعليم الجامعي والتدريب الفني والتقني

ويشارك وزير التعليم السعودي في اعمال المؤتمر العالمي للتعليم نيابة عن ولي العهد الامير محمد بن سلمان.

على صعيد متصل بحث الدكتور علي المضف مع رئيسة مجلس ادارة الشراكة الدولية للتعليم ورئيسة وزراء استراليا السابقة جوليا غيلارد سبل التعاون بين الكويت والشراكة الدولية، لاسيما في مجال دعم المبادرات الانسانية حول العالم ولاسيما في مجال نشر وتطوير التعليم.

من جانبها قالت غيلارد ان محادثاتها مع الدكتور المضف كانت ثرية، وتعكس مدى الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة في الكويت لكل المبادرات الانسانية ومشاريع التنمية البشرية حول العالم.

وأعربت غيلارد عن تطلعها للعمل مع الكويت وتوسيع افق الشراكة معها في مجال التعليم من اجل مضاعفة الجهود المشتركة، مؤكدة انها «شخصيا معجبة كثيرا برسوخ ثقافة التبرع والمساعدة في المجتمع الكويتي ولاسيما المبادرات الانسانية المختلفة في افريقيا وغيرها من دول العالم».

وينتظر أن يلقي الوزير المضف اليوم الخميس، كلمة الكويت في المؤتمر العالمي للتعليم ممثلا عن سمو أمير البلاد.

ويشارك في المؤتمر عدد من قادة الدول يتقدمهم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ورؤساء كينيا ونيجيريا والنيجر وسيراليون ومالاوي وغانا ورئيس وزراء الصومال ونائب رئيس غامبيا.

كما يشارك في المؤتمر عدد من وزراء التعليم في دول افريقية واسيوية ومسؤولو منظمات دولية، من ضمنهم مدير منظمة الصحة العالمية، ومديرة منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونيسكو»، ومدير منظمة «اوكسفام»، ورئيس البنك الاسلامي للتنمية، ورئيس البنك الآسيوي للتنمية.

العلي : إستراتيجية

صادر عن الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني عقب افتتاح وزير الداخلية وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتورة رنا الفارس صباح أمس الاربعاء، مبنى الإدارة العامة للمباحث الجنائية الجديد بمنطقة جنوب السرة.

وأعرب الشيخ ثامر العلي وفق البيان عن الشكر والتقدير لوزارة الأشغال العامة وجميع الجهات التي شاركت في تنفيذ مبنى الإدارة العامة للمباحث الجنائية الجديد.

من جانبها قالت الوزيرة الفارس إن نجاح وزارة الأشغال العامة في تنفيذ مشروع المبنى الجديد الخاص بالإدارة العامة للمباحث الجنائية وتسليمه لوزارة الداخلية يعد ثمرة لجهود حثيثة استهدفت اتمام هذا المشروع الذي سيسهم بشكل كبير في خدمة المنظومة الأمنية في دولة الكويت والذي تم تصميمه وتنفيذه وفق أحدث المعايير الإنشائية.

واشارت إلى أن قطاع المشاريع الإنشائية في وزارة الأشغال العامة بذل جهدا كبيرا في تنفيذ المشروع الذي تبلغ مساحة بنائه 98 ألف متر مربع ويتكون من ثلاث بنايات أساسية هي المبنى الرئيسي ومبنى الحجز ومبنى المسرح.

وتضمنت فعاليات افتتاح المبنى عرضا مرئيا عن مراحل إنجاز وصيانة وتأثيث مبنى الإدارة العامة للمباحث الجنائية وآلية تنفيذ المشروع وجولة ميدانية داخل المبنى الجديد للاطلاع على أفرع وأقسام الإدارة وما تحتويه من تجهيزات.

الخرينج يحذر

أعداء محسوبين على بعض الأفكار أو الأحزاب أو «طابور خامس» يريدون أن يخلقوا أزمة بين البلدين، مع الأخذ بعين الاعتبار بأحقيه كل بلد بوضع أولوية لاستراتيجيتها، سواء بالمحافظة على تركيبتها السكانيه أوإعطاء أبناء البلد الحق بالأولويه لخدمة بلدهم.

وقال : «لا نقلل من احترامنا وتقديرنا لكل من يعمل على هذه الأرض الطيبه من جميع الجنسيات والفئات والمستويات من قضاة ومهندسين إلى مراسل أو أمن وحراسة وغيرها من الوظائف فهم يخدمون الوطن بأمن وأمان.

وشدد على أن الكويت بلد السلام والأمان لمن يريد العيش بها ويحترم قوانينها كما يحترم مواطنينا قانون أى بلد آخر.

وابتهل الخرينج إلى المولى سبحانه وتعالى أن يحفظ الله الشعبين الشقيقين والبلدين، وقيادتيهما الحكيمتين سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد،والرئيس عبد الفتاح السيسى.

القضاء التونسي

ويعد حزبا النهضة الإسلامي المعتدل وقلب تونس أكبر حزبين في البرلمان المنقسم بشدة، والذي انتخب في سبتمبر 2019. والحزب الثالث قيد التحقيق هو «عيش تونسي».

وكان زعيم النهضة راشد الغنوشي رئيس البرلمان، ونبيل القروي قطب الإعلام وزعيم حزب قلب تونس، من المعارضين لسعيد في انتخابات رئاسية جرت على جولتين في سبتمبر وأكتوبر من عام 2019.

ويواجه القروي، الذي يمتلك محطة تلفزيونية خاصة كبيرة، تحقيقا طويلا في اتهامات أخرى بارتكاب مخالفات مالية أدت إلى حبسه احتياطيا خلال معظم الحملة الانتخابية لعام 2019 ومرة أخرى هذا العام.

وشن سعيد – المستقل – حملة في عام 2019 باعتباره أداة مناهضة لما وصفه بالنخبة السياسية الفاسدة والراكدة التي تركز على مصالحها الضيقة، والمسؤولة عن تدهور مستويات المعيشة التونسية بعد ثورة 2011.

وأقال سعيد الثلاثاء عددا آخر من كبار المسؤولين الحكوميين، بعد فترة وجيزة من قراراته يوم الأحد، بحسب ما أفادت به وكالة الأنباء التونسية الرسمية.

ومن بين المقالين النائب العام، ورئيس القضاء العسكري توفيق العيون، وثمانية من مستشاري رئيس الوزراء.

وأقال الرئيس سعيد أيضا الكاتب العام للحكومة، ورئيس ديوان رئيس الحكومة ومستشاريه، إلى جانب عدد من المكلفين بمهام فيها.

وقرر أيضا إقالة رئيس الهيئة العامة لشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية عبد الرزاق الكيلاني.

وأعرب العديد من التونسيين عن دعمهم للرئيس، وخرج الآلاف إلى الشوارع للاحتفال، بينما أعرب آخرون عن خوفهم من عودة الديكتاتورية.

وقالت حركة النهضة، بعد اشتباكات عنيفة الاثنين، إن «بلطجية منظمين» يُستخدَمون «لإثارة إراقة الدماء والفوضى»، وحثت أنصارها «على العودة إلى ديارهم من أجل الحفاظ على أمن وسلامة أمتنا».

وأغلقت وزراة الداخلية مكتب قناة الجزيرة التي تتخذ من قطر مقرا لها.

وتواجه الديمقراطية في تونس أسوأ أزمة لها بعدما أطاح الرئيس سعيّد بالحكومة وجمّد البرلمان بمساعدة الجيش، في خطوة نددت بها الأحزاب الرئيسية، ومن بينها حركة النهضة، التي وصفت الإجراءات بأنها انقلاب.

وحذر الغنوشي من أن الوضع لا يبشر بالخير في «اليوم الثاني من العصر الجديد مع الاستيلاء على مكاتب وسائل الإعلام وإغلاق البرلمان بالدبابات».

وأعلنت حركة النهضة استعدادها لانتخابات مبكرة محذرة من عودة «الحكم الاستبدادي» بعد دعوتها الثلاثاء لحوار وطني.

وقالت إنها «مستعدة للذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، من أجل المسار الديمقراطي»، محذرة من أن «أي تأخير لن يستخدم ذريعة للحفاظ على نظام استبدادي».

كما اتهمت سعيد «بالعمل مع قوى غير ديمقراطية لإلغاء الحقوق الدستورية للمسؤولين المنتخبين واستبدالهم بأعضاء من عصابته التي اختارها».

وقال نور الدين بحيري القيادي البارز في حركة النهضة إن حزبه «قرر شن حملة سلمية لدحر» خطط الرئيس قائلا إن «التضامن الوطني ضروري».

أضاف البحيري لوكالة فرانس برس أن «البرلمان يجب أن يستأنف نشاطه قبل أي انتخابات وينهي الجيش سيطرته».

التقى الرئيس سعيد وزيري خارجية المغرب والجزائر في العاصمة تونس، بحسب ما ذكرته وزارة الخارجية التونسية.

وعقد سعيد الثلاثاء اجتماعات منفصلة مع كل من منهما.

وقالت وزارة الخارجية إن وزير الخارجية التونسي أجرى اتصالا هاتفيا مع نظرائه في تركيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، والمفوض السامي لحقوق الإنسان «لطمأنتهم» بعد قرارات الرئيس بتجميد البرلمان وإقالة الحكومة.

وأكد الوزير «التزام سعيد بالحريات والحقوق»، موضحا أن الإجراءات الاستثنائية مؤقتة، وقال إن نظراءه «تعهدوا بمواصلة دعم الديمقراطية الفتية في البلاد».

وأعربت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وقوى أخرى عن قلقها الشديد.

وتحدث وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين الاثنين عبر الهاتف مع سعيد وحثه على «الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشكل أساس الحكم في تونس».

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن الوزير حث سعيد على «الحفاظ على حوار مفتوح مع جميع الفاعلين السياسيين والشعب التونسي».

ودعا منسق السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، الثلاثاء إلى «استئناف النشاط البرلماني واحترام الحقوق الأساسية والامتناع عن جميع أشكال العنف».

وطالب موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الثلاثاء بـ»الاحترام الصارم للدستور التونسي ... وتعزيز الحوار السياسي».

وقالت بريطانيا إن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس «ستساعد في حل أسوأ أزمة سياسية تشهدها البلاد منذ عقد».

وقالت وزارة الخارجية في بيان «لا يمكن مواجهة التحديات إلا من خلال مبادئ الديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان وحرية التعبير».

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية في موقعها على الإنترنت إن فرنسا «تتابع باهتمام كبير تطورات الوضع السياسي في تونس».

أضافت أنها «تدعو إلى احترام سيادة القانون وإلى العودة بأسرع ما يمكن إلى الأداء الطبيعي للمؤسسات، التي يجب أن تكون قادرة على التركيز على الاستجابة للأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية».

ودعت فرنسا جميع القوى السياسية في البلاد إلى «تجنب أي شكل من أشكال العنف، والحفاظ على الإنجازات الديمقراطية في البلاد».

وقالت السعودية إن الشؤون الداخلية التونسية «مسألة سيادية». وأكدت «ثقتها في القيادة التونسية لتجاوز هذه الظروف وتحقيق الحياة الكريمة والازدهار للشعب التونسي الشقيق»، بحسب ما أوردته قناة العربية السعودية.

السيسي : ضرورة

السيسي، خلال استقباله أمس، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الاقتصادية جيمس واني إيغا، والوفد الوزاري المرافق له، بحضور رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، ووزراء الخارجية، والموارد المائية والري، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعاون الدولي، والزراعة واستصلاح الأراضي، والتجارة والصناعة، ورئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية، في بيان، إنّ السيسي طلب نقل تحياته إلى الرئيس سلفا كير، مؤكداً «التقدير الذي يكنه للعلاقات الوثيقة التي تجمعه مع رئيس جنوب السودان، والتي تجسدت في زيارة سيادته إلى جوبا في شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي»، معرباً عن «الترحيب بعقد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين البلدين حالياً في القاهرة وهو ما يؤكد الاهتمام المشترك بتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، والإرتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بما يجعلها نموذجاً يحتذى به للشراكة التنموية بين دول حوض النيل».

كما أكد السيسي عزم مصر على «الاستمرار في تقديم الدعم الفني لجنوب السودان على كافة الأصعدة، خاصة في المجالات التنموية، وللاستفادة من الخبرات الرائدة لمصر في دفع عملية التنمية في قطاعات الإنتاج الزراعي والري والصحة والتعليم وغيرها، وإطلاق عملية للتكامل الاقتصادي في عدد من المجالات مثل الاستثمار والتبادل التجاري والطاقة والبنية التحتية والبترول».

وشدد الرئيس المصري على حرص بلاده على «مواصلة بذل مساعيها على المستويين الإقليمي والدولي لتعزيز الجهود الرامية لتحقيق استمرارية الاستقرار والسلام والأمن في جنوب السودان كدعامة أساسية وحتمية لأي جهود للتنمية».

من جانبه، استعرض نائب رئيس جمهورية جنوب السودان آخر تطورات الأوضاع السياسية في بلاده، مشيداً في هذا الصدد «بدور مصر والجهود التي تبذلها دعماً لاستقرار الأوضاع في المنطقة وفى جنوب السودان»، حسب ما جاء في البيان المصري.

أضاف البيان أن اللقاء شهد التباحث حول سبل تفعيل وتطوير أطر التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات في المرحلة المقبلة، فضلاً عن تبادل وجهات النظر بشأن تطورات عدد من الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، خاصة تطورات ملف سد النهضة، حيث أكد السيسي «موقف مصر الثابت بالتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد على نحو يلبي مصالح جميع الأطراف من مساعي تحقيق التنمية وكذلك الحفاظ على الأمن المائي المصري».

يأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه وزير الخارجية الإثيوبي دمقي موكنن حسن أن «تسييس قضية سد النهضة غير ضروري»، مضيفاً أن «تدويل الأمر لن يساهم في شيء سوى جر عملية التفاوض».

وجاءت تصريحات الوزير الإثيوبي خلال لقائه، أمس الأربعاء، مع وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري أ. ديكارلو.

وحسب بيان للخارجية الإثيوبية، فإن وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة أكدت «دعم الأمم المتحدة للعملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي للتوصل إلى حلول ودية لجميع الأطراف المتفاوضة».

ميقاتي التقى

التشكيلة الحكومية ولمست قبولا من جانبه وأخذت ملاحظاته بعين الاعتبار، وان شاء الله نصل إلى حكومة قريبا.

وظل لبنان بدون حكومة منذ عام تقريبا، ولم يتمكن السياسيون المتنافسون من الاتفاق على تشكيلة وزارية.

وانزلقت البلاد في غضون ذلك في واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفها لبنان في تاريخه الحديث وكادت تغرقه في فوضى عارمة.